دور الحبوب في تعزيز الأمن الغذائي في إقليم كوردستان-العراق*

(دراسة تحليلية لمحصولي الحنطة والرز خلال المدة ١٩٩٣-٢٠٠٠)

د. أمين محمد سعيد الإدريسي
الأستاذ المساعد
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة صلاح الدين

سردار عثمان خدر
المدرس المساعد
كلية الادارة و الاقتصاد – جامعة صلاح الدين

المقدمة

باتت مشكلة تحقيق الأمن الغذائي من المشاكل الكبرى التي تشغل تفكير الاقتصاديين والمنظمات الدولية وحكومات الدول المختلفة وبخاصة حكومات الدول النامية وتبرز أهمية هذه المشكلة كونها تتعلق بمقومات حياة الإنسان الاساسية وقدرته على البقاء والنمو، كما أنها ترتبط بظروف ومؤثرات داخلية وخارجية كثيرة.

ويعود اختيار دور الحبوب في تحقيق الأمن الغذائي في الإقليم** والتي تشمل الحنطة والرز إلى:

١) إن هذه السلع تعد من الأغذية الضرورية التي لا غنى عنها، وإن السنوات السابقة خير دليل على ذلك، إذ تبين من خلالها أن الظروف الطبيعية غير المواتية المتمثلة بالجفاف والآفات الزراعية قد أدت إلى انخفاض إنتاجية الحبوب ومن ثم أثرت سلباً في إمكانات تحقيق الأمن الغذائي في الإقليم.

وفي هذه الحالة*** تقوم حكومة الإقليم باستيراد الحبوب من الخارج بواسطة القطاع الخاص، وفي هذا تهديد للكيان السياسي والاقتصادي والاجتماعي للإقليم، أو تستجدي لطلب المساعدة من المنظمات الأجنبية لتحقيق الأمن الغذائي قصير المدى والذي يعد من المعالجات غير المرغوبة.

٢) يشكل الطحين والرز في البطاقة التموينية حسب قرار ٩٨٦ نسبة عالية من عدد السعرات الحرارية للمواد الغذائية الموزعة شهرياً.

٣) هناك إمكانية لزيادة إنتاج الرز في بعض مناطق الإقليم وتحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي.

---

* بحث مستل من رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد / جامعة صلاح الدين عام ٢٠٠٢ .

** يقصد بأقليم كوردستان العراق اينما وجد في هذه البحث.

*** إذا استبعدنا قرار ٩٨٦.

٤) يعود السبب في اختيار المحصولين وإهمال الشعير والذرة الصفراء إلى انخفاض الأهمية النسبية لهذين المحصولين في الاستهلاك البشري للإقليم، برغم أنهما يعدان في بعض الدول غذاءً أساسياً وفقرة مهمة لتحقيق الأمن الغذائي.

وتكمن **مشكلة البحث** في مدى قدرة الإقليم على تحقيق الامن الغذائي, بالاستناد الى إمكانات الإنتاج المحلية والاستيراد من الحبوب لظروف محلية ودولية عديدة.

و **هدف البحث** هو تحديد حجم مشكلة الامن الغذائي في الإقليم.

و ينطلق **البحث من فرضية** مفادها إن هناك مشكلة في تأمين الحبوب للإقليم آخذةً بالاتساع مستقبلاً إذا لم تعالج ضمن الإمكانات الذاتية للإقليم تعود الى أن إنتاج الحبوب لا يواكب نمو السكان, فضلاً عن إن قدرات الإقليم المالية لا تكفي لإشباع حاجات الاستيراد من المواد الغذائية.

ولقد اختط الباحث **منهجه** في البحث على أساس الاعتماد على الأسلوب التحليلي للموضوع, مع عدم إغفال الجوانب الإحصائية حيثما تطلب الأمر.

وفيما يتعلق **بنطاق البحث** فيشمل مكانياً إقليم كوردستان – العراق بمحافظاته الثلاث, وزمانياً المدة (١٩٩٢ – ٢٠٠٠) مع محاولة الاستشراف المستقبلي لفجوة الحبوب والاكتفاء الذاتي في الإقليم لغاية عام (٢٠٠٥).

مصادر البيانات: اعتمدت الدراسة على ما هو متاح من كتب ودراسات وبحوث اقتصادية في مجال الاقتصاد الزراعي، والأمن الغذائي، باللغات الكوردية والعربية والإنكليزية فضلاً عن عدد من الرسائل العلمية، والاستفادة من التقارير والنشرات للمنظمات الإنسانية العاملة في الإقليم وبخاصة منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة (F. A.O)، علاوة على البيانات الصادرة من المؤسسات والدوائر الرسمية في الإقليم.

وقد اقتضى الأمر تقسيم الدراسة الى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول عرض للمفاهيم الأساسية التي تقترب من مفهوم الأمن الغذائي أو تلتقي معه في بعض الجوانب. في حين خصص المبحث الثاني لتقييم حالة الأمن الغذائي في الإقليم من خلال الاستفادة مما تم عرضه من مفاهيم في المبحث الأول. وقد جاء المبحث الثالث ليستشرف الآفاق المستقبلية للفجوة الظاهرية والاكتفاء الذاتي للإقليم عام ٢٠٠٥. وتختتم الدراسة بجملة من الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول

المفاهيم الأساسية للأمن الغذائي

هناك عدة مفاهيم أساسية تقترب من مفهوم الأمن الغذائي و من الضروري تقديم عرض لهذه المفاهيم أولاً ثمّ تسليط الضوء على مفهوم الأمن الغذائي.

١- الغذاء والتغذية:

يقصد بالغذاء ما يصلح للاستهلاك البشري سواء كان من أصل نباتي أو حيواني. وعليه فإن الحبوب

والخضراوات والفواكه والتمور واللحوم الحمراء والبيضاء والحليب والدهون والزيوت والبيض تشكل أهم الأغذية البشرية المعروفة حالياً. وقد يتم استهلاك بعض هذه المنتجات الزراعية بحالتها الأولية (الخام) كالخضراوات والفواكه والتمور واللحوم أو بعد أن تجرى عليها عمليات صناعية مثل الحبوب لاستخراج الدقيق أو البذور الزيتية لاستخراج الزيت(١).

إن الاعلان الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام (١٩٦٦) قد عرف الحق في الغذاء، وأضفى عليه الطابع الرسمي بوصفه حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وهو حق كان قد أشير إليه بالفعل في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر عن الأمم المتحدة عام (١٩٤٨)(٢).

إما التغذية بمفهومها العلمي فهي تعبر عن (العلاقة بين الغذاء وبين وظائف الكائن الحي بما في ذلك تناول الغذاء وتحرر الطاقة والتخلص من الفضلات وجميع التركيبات وعمليات البناء والنمو والتكاثر)(٣).

أما ما يعنينا منها فهي كمية ونوعية الغذاء الذي يستهلكه الإنسان. وتقاس نوعية الأغذية بمقدار ما تقدمه إلى الجسم من سعرات حرارية وبروتين ودهون وأملاح معدنية وفيتامينات. وتعد السعرات الحرارية والبروتين والدهون المصدر الأساس للطاقة في الجسم. وقد أصبح معلوماً أن لمصدر الأغذية (نباتي أم حيواني) وطريقة أعدادها وتهيئتها للاستهلاك البشري تأثيراً كبيراً على مردودها التغذوي، وقد تمكن علماء الكيمياء والتغذية من أعداد جداول تحدد القيمة التغذوية معبر عنها بالسعرات الحرارية والبروتين والدهون... الخ لمعظم الأغذية التي يتناولها الإنسان. وباستخدام هذه الجداول ومعرفة كميات وأنواع الأغذية التي استعملت للاستهلاك البشري، فإن بالإمكان تقدير مستوى التغذية على نطاق البلد ككل أو على مستوى شرائح اجتماعية أو عمرية معينة(٤).ويمكن تقييم الحالة التغذوية للأفراد باستخدام واحدة أو أكثر من القياسات البدنية لتحديد ما إذا كان الشخص يتمتع بتغذية طيبة أو يعاني من نقص التغذية أو التغذية المفرطة. وتعطي هذه الطريقة قياسات موضوعية للأطوال والأوزان كمؤشر لقياس الحالة التغذوية(٥).

٢- كفاية التغذية:

إن الطريقة التي تتبع في تحديد، كفاية التغذية في أي بلد هي أن يحسب مقدار ما ينتجه البلد من المواد الغذائية، ويضاف الى ذلك ما يستورده، ويحذف ما يصدره الى الخارج أو يعيد تصديره، ويقسم الناتج على عدد

---

(١) الحمد، نعيم ثاني وعبدالهادي حسين صالح، أساليب جمع وتحليل الإحصاءات الزراعية، الطبعة الأولى، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد، ١٩٩٩، ص ٤.

(٢) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الأمن الغذائي والتغذية، الوثيقة، روما، ١٩٩٦، ص ٢.

(٣) الحمد، نعيم ثاني و عبدالهادي حسين صالح، مصدر سابق، ص ٥.

(٤) نفس المصدر ، ص ٥.

(٥) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الأمن الغذائي والتغذية، مصدر سابق، ص ٦.

(*)تشتمل كفاية التغذية بعض الحالات الإستثنائية المتمثلة بما يحصل عليه السكان من مساعدات المنظمات الدولية . وهذه المساعدات ليست مستمرة لذا تم استثناءها.

السكان وبذلك يمكن تحديد النصيب الغذائي السنوي ثم اليومي لكل فرد، ويمكن في ضوء ذلك تقدير ما يعطيه هذا النصيب من وحدات أو سعرات حرارية ضرورية لتعويض الجسم عن الجهد المبذول في الإنتاج وفي النشاط العام*. وتتوقف كمية السعرات الحرارية التي يحتاجها جسم الإنسان على عمره، وعلى طبيعة عمله والجو الذي يعيش فيه(٦).

من أجل تجاوز سوء التغذية يجب اتباع أساليب مناسبة لتحسين مستويات التغذية تؤدي الى تحسين الصحة، ومن ثم رفع معدلات الإنتاج وخفض معدلات التغيب عن العمل والدراسة وزيادة عرض القوة العاملة المنتجة والمدربة، مما يزيد في النهاية من كفاءة استغلال الموارد المتاحة وبالتالي زيادة الناتج القومي الإجمالي وزيادة نصيب الفرد من الناتج القومي، وذلك مع الاهتمام بكل وسائل إعادة توزيع الدخل، ومرة أخرى تستمر حلقة التغذية الموجبة(٧).

وتعد الحبوب من أرخص مصادر السعرات الحرارية للإنسان لاحتوائها على نسبة عالية من السعرات الحرارية قد تصل الى أكثر من ٨٠٪ في البعض منها، فضلاً عن احتوائها على نسبة معتدلة من البروتين والفيتامينات والمعادن (٨).

٣- الفجوة الغذائية:

هناك نوعان من الفجوة الغذائية، سوف يتم تفصيلهما لتبيان الفرق بينهما، وهما:

أ) الفجوة الظاهرية:

تقاس الفجوة الظاهرية بالفرق بين الاحتياجات من الاستهلاك للسلع الغذائية (الطلب) وبين الإنتاج المحلي من المواد الغذائية (العرض) خلال مدة زمنية معينة، (عادة سنة واحدة). أي عبارة عن صافي التجارة الخارجية للمواد الغذائية . ويمكن التعبير عن هذا بالمعادلة الآتية:

الفجوة الظاهرية = صافي الإنتاج المحلي من الغذاء – الاستهلاك المحلي من الغذاء

وعلى هذا الأساس إذا كانت النتيجة سالبة دل ذلك على وجود فجوة غذائية يزداد اتساعها بارتفاع الرقم السالب. أما إذا كانت النتيجة الموجبة دل ذلك على وجود فيض في إنتاج الغذاء. وذلك من غير الأخذ في الاعتبار لحجم التغير في المخزون إن وجد، و تعبر هذه الفجوة عن مدى الكفاية الكمية من محصول أو سلعة غذائية معينة أو سلع الغذاء عموماً لتلبية إحتياجات سكان بلد ما، وإن أي خلل في هذه الكفاية الكمية يستطيع البلد أن

---

(٦) السعدي، عباس فاضل ، التحليل الجغرافي لمشكلة الأمن الغذائي العربي، مجلة الجمعية الجغرافية، المجلد الحادي عشر، كانون الأول ١٩٨٠، ص ٢٠١ .

(٧) مصطفى، محمد سمير ، التنمية الإقتصادية من منظور الغذاء والتغذية، قضايا عربية، السنة السادسة، العدد (٤) آب ١٩٧٩ ص ٢٨٥ .

(٨) المصدر السابق نفسه ، ص ٢٨٥ .

يتلافاه عن طريق استيراد هذا المحصول أو السلعة من الخارج (في حالة توفر العملات الأجنبية لديه) أي هي فجوة كمية.[٩].

وهناك من يقيس الفجوة الظاهرية بالمعادلة التالية، والتي توضح درجة اعتماد البلد على الخارج في توفير الغذاء :

$$\text{نسبة الفجوة الظاهرية} = \frac{\text{إستيراد المواد الغذائية}}{\text{الإنتاج المحلي للغذاء}} \times ١٠٠$$

= الانكشاف الغذائي

وطبقاً لذلك كلما ارتفعت نسبة الفجوة الظاهرية كلما ازدادت درجة اعتماد البلد في توفير الغذاء على المصادر الخارجية [١٠]. أو بعبارة اخرى زيادة الانكشاف الغذائي.

ب) الفجوة الحقيقية :

وتعبر عن الفرق بين ما يحصل عليه الفرد في بلد ما من الغذاء (كماً ونوعاً) وبين المعايير الدولية التي وضعتها المنظمات الدولية المتخصصة (كمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة)، حيث إن المعايير الدولية قد حددت الكمية اللازمة بالكيلو غرامات أو بالغرامات (حسب نوع الغذاء) كما حددت النوعية اللازمة بما يوفره الغذاء للفرد من سعرات وبروتينات ودهون. وهذا النوع من الفجوات يسمى أيضاً فجوة تغذوية وهو يعبر عن مدى الكفاية الكمية والنوعية (ضمن المعايير والسياقات التغذوية الصحية) التي يوفرها محصول أو سلعة غذائية لسكان بلد ما، وإن الخلل في هذه الفجوة يتطلب معالجة مشتركة لحجم الفجوة كمياً ولنمط التغذية السائد نوعياً[١١].

ويمكن احتساب الحاجة الغذائية الحقيقية للسكان على أسس ثلاث سواء للبلدان النامية أو المتقدمة وهي [١٢]:

أ- الحد الأدنى: مستوى الحد الأدنى من الغذاء الموصى به من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية.

ب- الحد المتوسط: مستوى الاستهلاك العالمي للفرد سنوياً.

---

(٩)البدري ، باسم حازم حميد ، دراسة إقتصادية لدور بعض محاصيل الحبوب الرئيسة في الأمن الغذائي العربي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الزراعة، جامعة بغداد، ١٩٩٩ (غير منشورة)، ص ص ١٩٣-١٩٤.

(١٠)أحمد، محسن إبراهيم ، واقع القطاع الزراعي في إقليم كوردستان العراق وسبل تنميته خلال المدة ١٩٧٤-١٩٩٣، رسالة ماجستير في الإقتصاد (غير منشورة)، مقدمة إلى كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة صلاح الدين، ١٩٩٤، ص ١٢٢.

(١١)البدري ، باسم حازم حميد ، مصدر سابق ص ١٩٤ .

(١٢) أحمد، عبدالغفور إبراهيم ، الأمن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية، الطبعة الأولى، مطبعة اليرموك، بغداد، ١٩٩٩، ص ٢٢٦ .

جـ- الحد الأمثل: مستوى استهلاك الفرد في البلدان المتقدمة.

ومن ثم تقاس الفجوة الحقيقية على اساس المعيار (أ).

٤- الاكتفاء الذاتي:

يمكن تحديد المعنى العام لمفهوم الاكتفاء الذاتي باكتفاء والتزام دولة معينة بما لديها من السلع الغذائية المنتجة محلياً واستهلاكها دون الحاجة إلى الاستيراد. والاكتفاء الذاتي حالة مثالية ونادراً ما تحدث لأن اعتمادية اقتصاديات الدول بعضها على البعض الاخر [١٣].

ويمكن التعبير عن هذا بالمعادلة الآتية:

الاكتفاء الذاتي: صافي الإنتاج المحلي من الغذاء = الاستهلاك المحلي من الغذاء

ويمكن أن نعبر عن نسبة الاكتفاء الذاتي بالمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الاكتفاء الذاتي الظاهري} = \frac{\text{صافي الإنتاج المحلي من محصول معين}}{\text{الاستهلاك المحلي لذلك المحصول}} \times ١٠٠$$

فضلاً عن ذلك يمكن قياس درجة الاكتفاء الذاتي لكل محافظة او ولاية او اقليم في دولة معينة، كما يمكن حسابها وفقا لكل عنصر غذائي على انفراد. فإذا ما بلغت الدرجة ١٠٠٪ فيعني ذلك بان المحافظة تسد حاجتها بنفسها من إنتاجها دونما وجود فائض أو عجز فيها. أما إذا كانت اكثر من ١٠٠٪ فيعني ذلك وجود فائض في إنتاجها الغذائي وعلى العكس إذا ما انخفضت درجة الاكتفاء الذاتي عن ١٠٠٪ فذلك يشير إلى وجود عجز في إنتاج المحافظة من المواد الغذائية المواجهة لحاجة سكانها الاستهلاكية وفي ضوء ذلك يمكن تحديد موقع كل محافظة من درجة الاكتفاء الذاتي حسب كل عنصر من المركب الغذائي.

هناك تغيرات طرأت على مفهوم الاكتفاء الذاتي وذلك بالتمييز بين المفهوم السائد حالياً وبين المفهوم الجديد للاكتفاء الذاتي الذي يمكن أن يقاس بنسبة ما يشكله الإنتاج المحلي من مستوى الاحتياجات وليس من المتاح من سلعة معينة , ويفضل في هذه الحالة اللجوء إلى نسبة ما يشكله الإنتاج المحلي من سعرات حرارية أو بروتين من المستوى الموصى به , وبالتالي فان مفهوم الاكتفاء الذاتي السائد حالياً يكون حالة خاصة في

[١٣] محمود، ناهدة أحمد ، دراسة إمكانات منطقة كردستان للحكم الذاتي ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدمة إلى كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة صلاح الدين، ١٩٩٢، ص ٧ .

المسألة العامة عندما يكون مجموع ما متاح من الإنتاج المحلي والاستيراد يلبي المستوى التغذوي الموصى به(١٤) ويمكن أن نعبر عن الصيغة الجديدة بالمعادلة الآتية:ـ

$$\text{نسبة الاكتفاء الذاتي الحقيقي} = \frac{\text{عدد السعرات الحرارية والبروتين ضمن الواقع التغذوي الحالي}}{\text{عدد السعرات الحرارية والبروتين المطلوبة ضمن المقاييس العالمية}} \times ١٠٠$$

ويطلق البعض على هذه الصيغة الجديدة لحساب الاكتفاء الذاتي بـ (المستوى الغذائي للفرد)(١٥).

إذ إن الابتعاد عن ضمان الاكتفاء الذاتي وبخاصة من السلع الأساسية أو على الأقل ضمان القدرة الكامنة على تحقيقه عند الحاجة، مخاطرة كبيرة تعمل كل دولة على تحاشي الوقوع فيها لارتباطها بالأمن القومي. وفي هذا الصدد يحسن أن نشير إلى مثالين(١٦):

المثال الأول:

إصرار اليابان على أن تنتج محلياً نسبة كبيرة من احتياجاتها من الرز رغم الفرق الباهظ بين تكلفة الإنتاج المحلي وتكلفة الاستيراد، فالحكومة هناك تدعم منتجي الرز بقوة وكذلك المواطن يدعم هذا الموقف من خلال تفضيله للرز المحلي فهو يدفع فيه أضعاف سعر الرز المستورد.

المثال الثاني:

زراعة الحنطة في المملكة العربية السعودية فقبل عقدين فقط من الزمن لم يكن أحد يتصور أن تتمكن السعودية من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحنطة ناهيك عن تصدير الفائض منها اذ اصبحت خامس دول مصدرة في العالم. ومع ذلك فقد استطاعت تحقيق هذا الهدف وارتفع الإنتاج من بضعة آلاف من الأطنان إلى عدة ملايين. ولقد انتقد البعض هذه السياسة بدعوى ارتفاع تكلفة الإنتاج بدرجة كبيرة، في حين يمكن الحصول على الحنطة من السوق العالمي بسهولة وبسعر أقل بكثير، ولكنهم يتجاهلون أن جزءاً كبيراً من تكلفة الإنتاج ينفق محلياً ولزراع سعوديين، وفضلاً عن ذلك وربما الأهم هو أنها اختبار للقدرة على توفير احتياجات البلاد عند الحاجة تلغي إمكانية استخدام الغذاء للضغط السياسي أو الاقتصادي.

٥) الأمن الغذائي:

هناك العديد من المفاهيم التي طرحت في ساحة المؤلفات والدراسات الإقتصادية، حول الأمن الغذائي والذي يهمنا من هذه التعاريف مدى قدرتها على تقديم مفهوم شامل، يعرض جميع الجوانب المهمة في ميدان تحقيق الأمن الغذائي ومدى صلتها بالمفاهيم المتعددة، التي سبق طرحها ثم استخلاص المفهوم الذي يتبناه الباحث والذي سيعتمد عليه كأساس في دراسته هذه، وما يخص الأمن الغذائي في الإقليم بالذات. ومن هذه التعاريف ندرج الآتي:

---

(١٤) حمادي ، إسماعيل عبيد ، ملاحظات حول مضامين ومؤشرات الأمن الغذائي العربي، مجلة دراسات إجتماعية، السنة الثانية، العدد (٧)، خريف ٢٠٠٠، ص ١٠٠ .

(١٥) السعدي، عباس فاضل ، الأمن الغذائي في العراق... الواقع والطموح، الطبعة الأولى، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٠، ص ١١٩ .

(١٦) عبدالسلام، محمد السيد ، الأمن الغذائي للوطن العربي، الطبعة الأولى، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٨، ص ٩٠ .

أولاً: يعرف الأمن الغذائي بأنه (قدرة الدول التي تواجه نقصاً في الغذاء أو الأقاليم أو العوائل داخل تلك الدول على تلبية المستويات المحددة للإستهلاك على أساس سنوي)(١٧).

يتسم هذا التعريف كونه مركزاً وشاملاً في مضمونه للمكونات التي تدخل في مفهوم الأمن الغذائي، ألا إن هذا المفهوم يحتاج إلى بعض التفصيل والتحديد لمضمون القدرة التي يشير إليها الباحث بشكل مجمل.

ثانياً: الأمن الغذائي هو (الضمان الأكيد لدولة تتوفر لديها إمدادات كافية من الأغذية وفي جميع الأوقات)(١٨).

هذا التعريف شامل ومركز لا يبين بشكل وافٍ مصادر هذه الإمدادات، لان هناك مصادر تعتمد على إمكانات البلد من الموارد البشرية والطبيعية، وهناك إمدادات تعتمد على القدرات المالية للبلد.

لذا فإن القاريء سوف يختلط عليه الأمر. وقد يعتقد أن هذه الإمدادات تعتمد على موارد البلد الطبيعية والبشرية فقط. وهو في هذا التصور سوف يبتعد عن مفهوم الأمن الغذائي ويقترب من مفهوم الإكتفاء الذاتي.

ثالثاً: الأمن الغذائي هو (توفير مخزون إحتياطي عالمي من المواد الغذائية الإساسية يكون مدعاة للإطمئنان إلى إستمرار توفر مواد الإستهلاك الغذائية تضاف إلى ذلك قدرة المجتمع على توفير إحتياجات التغذية الأساسية لافراده وضمان حد ادنى من تلك الإحتياجات بشكل منتظم)(١٩).

هذا التعريف يلاحظ فيه أنه يخرج عن المفهوم الوطني والإقليمي إلى المفهوم العالمي للأمن الغذائي, كونه يتبنى مسألة توفير مخزون إحتياطي عالمي، كما يلاحظ فيه جانباً من الإقتراب من مفهوم المخزون الإستراتيجي.

رابعاً: ويرى آخرون بأن الأمن الغذائي هو (تحقيق الإكتفاء الذاتي لدولة ما أو مجموعة دول لمتطلبات سكانها من الغذاء بحيث يصار إلى إيجاد حالة من الطمأنينة في هذا المجال)(٢٠).

يبدو أن هذا المفهوم لا يميز بشكل واضح بين مفهوم الأمن الغذائي وتحقيق الإكتفاء الذاتي مع ما بينهما من فروقات واضحة.

خامساً: ويرى بعض الباحثين بأن الأمن الغذائي هو (خلق وضع معين لبلد أو مجتمع ما بحيث يمنع تعرضه للأزمات الغذائية، تحت أي ظرف كان وفي أي زمن، وطريق تحقيق ذلك يختلف من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى)(٢١).

هذا التعريف مع شموله ألا إنه يؤخذ عليه إيمانه المطلق وبلا حدود بإمكانية تحقيق أمن غذائي لا يتأثر بظروف الزمان والمكان، فقد يحل بالإمم والشعوب رغم تقدمها الإقتصادي، وتوفر الإمكانات المختلفة لديها ظروفاً، تحول دون تحقيق الأمن الغذائي المنشود.

---

(١٧)اتشر , كارل وجون ستاتز، التنمية الزراعية في العالم الثالث، الجزء الثالث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧، ص ٨.

(١٨) جبر، فلاح سعيد ، الأمن الغذائي والصناعات الغذائية في الخليج والجزيرة العربية، مجلة النفط والتنمية، عدد خاص، (١، ٤) تشرين الأول ١٩٨١، شباط ١٩٨٢، السنة السابعة، ص ٢٥ .

(١٩) السنجقلي، عادل عزت ، دور التمويل في تحقيق الأمن الغذائي العربي، مجلة النفط والتنمية، عدد خاص، السنة السابعة، عدد (١، ٤) تشرين الأول ١٩٨١، شباط ١٩٨٢، ص ١٤٩ .

(٢٠) ظاهر ، سعدون شلال ، إنتاج القمح في الوطن العربي ودوره في تحقيق الأمن الغذئي العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة بغداد، أيلول ١٩٨٩، ص ١٢٩ .

(٢١) الحفيد، صلاح الدين ، إسماعيل علي شكر، القطاع الزراعي وأهميته في تحقيق الأمن الغذائي،الطبعة الأولى , دار الحكمة للطباعة، أربيل , ١٩٩٠، ص ١٠ .

سادساً: إن الأمن الغذائي من منظور منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (هو ضمان حصول كل الناس على الدوام، على ما يحتاجونه من أغذية للتمتع بحياة صحية ونشطة)(٢٢).

لعل من أهم مزايا هذا التعريف شموله جميع المصادر اللازمة لضمان حصول جميع الناس على ما يحتاجونه من الإغذية، ألا إن بعض هذه المصادر كالمعونات الغذائية مثلاً يعتريها جانب كبير من عدم الإستقرار، نتيجة لظروف دولية كثيرة. والأمن الغذائي الذي نريده هو ذلك الأمن الذي يتمتع بقدر أكبر من الإستقرار، والإعتماد على إمكانات البلد أو الإقليم الذاتية.

وبعد إستعراض هذه التعاريف نخلص إلى التعريف الذي نراه معبراً بشكل أقرب من غيره لمفهوم الأمن الغذائي، حيث إن الأمن الغذائي هو (مدى إمكانية الموارد الطبيعية والبشرية المتفاعلة مع السياسات الإقتصادية القائمة خلال مدة زمنية معينة وفي بلد أو إقليم معين، في تلبية جزء من حاجة ذلك البلد أو الإقليم للغذاء في المستوى التغذوي والصحي اللازم وتلبية الجزء المتبقي عن طريق الإستيراد بالإعتماد على موارد البلد المالية).

ومن خلال هذا التعريف نستنتج أن مفهوم الأمن الغذائي يتطابق مع مفهوم كفاية التغذية.

وتأسيساً على ما ذكرنا يمكن ان نصيغ المعادلات التالية التي تعبر عن العلاقة بين الفجوة الغذائية والامن الغذائي :

١) الفجوة الظاهرية (صافي التجارة الخارجية)= صافي الانتاج – استهلاك الغذاء (مستوى الامن الغذائي)

٢) مستوى الامن الغذائي = صافي الانتاج – (صافي التجارة الخارجية)

ولكون صافي التجارة الخارجية في حالة اغلب الدول النامية سالبة.

اذاً مستوى الامن الغذائي = صافي الانتاج + صافي التجارة الخارجية

٣) الفجوة الحقيقية = مستوى الامن الغذائي للفرد في بلد ما – مستوى الامن الغذائي للفرد عالمياً

المبحث الثاني

تقييم حالة الأمن الغذائي في الإقليم

أولا :- تقدير الفجوة الظاهرية للحنطة والرز

١) الفجوة الظاهرية للحنطة :- تتذبذب فجوة الحنطة في الإقليم بين العجز والفيض ، ففي خلال المدة (١٩٩٢–١٩٩٦) كانت هناك فجوة بلغت (٣٤٠٢٨٧.٨٨٨) طناً .

أما المدة (١٩٩٧–٢٠٠٠) فتمثلت بعجز بلغ (١٥٥٠١١٧.٧٢٦) طناً . وهذا يعود الى توزيع الطحين في الحصة التموينية والجفاف خلال عامي ١٩٩٩و٢٠٠٠ . لاحظ الجدول (١).

٢) الفجوة الظاهرية للرز :- يبدو إن فجوة الرز خلال المدة قيد الدراسة في حالة عجز مستمر ، إذ إن أدنى عجز كان في عام ١٩٩٦ وبلغ (٤٢٧٨٦.٩٧٦) طناً ، أما أعلى عجز ففي عام ٢٠٠٠ وبلغ (١١٦٨٧٦.١٦١) طناً . وان هذا العجز الكبير يعود الى امتداد الجفاف لعام ٢٠٠٠ والذي تسبب في انخفاض منسوب المياه السطحية والجوفية .وتمت تغطية فجوة المدة (١٩٩٢–١٩٩٦) عن طريق استيراد الرز من قبل القطاع الخاص ، غير انه وخلال المدة (١٩٩٧–٢٠٠٠) تمت تغطية هذا العجز عن طريق المواد الغذائية الموزعة على سكان الإقليم وفق القرار ٩٨٦ .لاحظ ذلك في الجدول (١) .

---

(٢٢) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الغذاء للجميع، مصدر سابق، ص ١ .

جدول (1)

الفجوة الظاهرية للحنطة والرز في اقليم كردستان - العراق خلال المدة (1992-2000)

السنوات	الحنطة			الرز		
	الاستهلاك المتاح	صافي الانتاج	الفجوة الظاهرية	الاستهلاك المتاح	صافي الانتاج	الفجوة الظاهرية
1992	336350.899	184791.007	-151559.892	61447.882	5283.412	-56164.47
1993	365766.102	344542.17	- 21223.932	62021.651	11721.537	-50300.114
1994	398303.85	433878.871	+ 35575.021	63326.153	12623.638	-50702.515
1995	433850.802	492508.072	+ 58657.27	66388.515	23274.565	-43113.95
1996	472783.318	211046.964	-261736.354	67607.7	248820.724	-42786.976
1997	513573.508	218809.722	-294763.786	68894.777	13460.151	-55434.626
1998	660307.982	259364.33	-400943.652	108344.984	11327.822	-97017.162
1999	473556.875	50102.708	-423454.167	108681.715	3979.352	-104702.363
2000	592693.986	161737.865	-430956.121	119697.446	2821.285	-116876.161

المصدر : اعتمد الباحث في إعداد الجدول على :-

B وزارة المالية والاقتصاد (إقليم كوردستان- العراق) ، مديرية التخطيط و المتابعة ، السجلات الرسمية (غير المنشورة).

2)وزارة المالية والاقتصاد (إقليم كوردستان – العراق) ، المديرية العامة للتجارة – فرع السليمانية ، السجلات الرسمية (غير المنشورة) .

3)وزارة المالية و الاقتصاد (إقليم كوردستان- العراق) ، الشركة العامة للطحين- فرع اربيل ، السجلات الرسمية (غير المنشورة).

4)الجهاز المركزي للاحصاء (العراق) الموازين السلعية لسنة 1986 ، شباط 1988 ، ص (11) و (13) .

5)مديرية سايلو اربيل ، السجلات الرسمية (غير المنشورة) .

6)منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ، تقدير كلفة الانتاج و الايراد للدونم الواحد لمحصول الحنطة للموسم / الزراعي 1999- 2000 للمحافظات الشمالية الثلاثة ، العراق ، اربيل 2000.

ثانياً:- نسبة الاكتفاء الذاتي الظاهري للحنطة والرز :-

وصلت نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول الحنطة في الإقليم خلال المدة ١٩٩٢–١٩٩٦ الى (٨٣.٢٤٤٪). وهي تعود الى زيادة الإنتاج بسب الحصار المزدوج من قبل المجتمع الدولي والحكومة المركزية ، وتناقص الكميات المتاحة للاستهلاك بسب ارتفاع أسعاره ، فضلاً عن تهريب الحنطة بسب انخفاض قيمة العملة العراقية أمام العملات الأجنبية .

وكانت نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول الحنطة في الإقليم خلال المدة ١٩٩٧–٢٠٠٠ (٢٩.٩٣٨٪) وهذا الانخفاض في نسبة الاكتفاء الذاتي , يعود الى انخفاض حجم الإنتاج بسبب انخفاض أسعار الحنطة في الأسواق من جهة ، وتوفر مادة الطحين لسكان الإقليم وفق قرار ٩٨٦ من جهة أخرى ، فضلاً عن تأثير الجفاف على عموم الإقليم عام ١٩٩٩ حتى انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي في تلك السنة الى (١٠.٥٨٪).

ويلاحظ من خلال الجدول (٢) إن نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول الرز هي أساسا منخفضة في الإقليم ولجميع السنوات . إلا أن المدة (١٩٩٢–١٩٩٦) كانت الأفضل إذ حققت نسبة اكتفاء ذاتي بلغت (٢٣.٨٤٪) ، وهذا يعود الى زيادة مساحة الأراضي المزروعة وانخفاض استهلاك الرز خلال المدة المذكورة بسب ارتفاع أسعاره .

بيد إن نسبة الاكتفاء الذاتي خلال المدة (١٩٩٧–٢٠٠٠) انخفضت الى (٩.٠٠٣٪)، ان انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي يعود الى انخفاض المساحة المزروعة خلال هذه المدة بسب انخفاض أسعاره والاعتماد الكبير لسكان الإقليم على كمية الرز الموزعة في الحصة التموينية ، فضلاً عن جفاف عام ١٩٩٩ الذي اثر وبشكل سلبي في نسبة الاكتفاء الذاتي ، بحيث انخفضت عام ٢٠٠٠ الى أدنى مستوى لها والبالغة (٢.٣٥٧٪).

ثالثاً:- دور الترشيد في استهلاك الطحين والرز في تقليص الفجوة الظاهرية.

يعد ترشيد الاستهلاك أحد المفاهيم التي يتبعها الفرد والمجتمع على حد سواء ، وذلك من أجل الاستخدام العقلاني المحدود . وترشيد الاستهلاك لا يعد تقشفاً ولا اقتصاد حرب , فمعظم الدول والكيانات السياسية الفتية والتي لاتعيش حالة الحرب أو حتى الاستعداد للحرب تأخذ بمفهوم ترشيد الاستهلاك.[1]

مازال إقليم كوردستان العراق يتعرض للمخاطر الخارجية من قبل دول الجوار وذلك يستوجب ترشيد الاستهلاك وبخاصة لمحصولي الحنطة والرز.حيث نجد بسبب توزيع المواد الغذائية الأساسية وبخاصة الطحين والرز الإسراف الشديد في النشاط الاستهلاكي للفرد وبالتالي للمجتمع ، وذلك لضعف الوعي في الإقليم , والإهمال من قبل وسائل الإعلام كافة.ونتيجة للاستخدام غير الرشيد للطحين وبخاصة في صناعة الخبز والصمون ،فأن ما يتبقى من الخبز أو الصمون يذهب الى النفايات ، أو إعادة تحويلها الى مادة الطحين مرة أخرى والتي لها أثار سلبية على صحة الإنسان الكوردي ومنها ما يذهب الى العلف الحيواني.

ولو فرضنا أنه من جميع الخبز أو الصمون يتبقى (١٠٪) دون استهلاك .وحيث نعلم ان كيلو غراماً من الطحين يستعمل لإنتاج (١٠) أرغفة خبز أو(٩) صمونات , وإذا أخذنا متوسط الضياع فأنه يساوي (١٠.٥) غم كمتوسط للصمونة اوالخبزة . واذا افترضنا ان معدل استهلاك الفرد (٣) ارغفة خبز أو صمون كمتوسط ، فأن مقدار الضياع يكون (٣١.٥) غراماً من الطحين لكل فرد يومياً، ويساوي خلال سنة واحدة (١١.٤٩٨) كيلو غرام من الطحين للفرد الواحد ، وعند إعادتها الى الحنطة فأنها تساوي (١٣.٠٤١) كيلو غراماً . وعلى هذا الأساس يمكن أن نقدر مقدار الهدر من الطحين في الإقليم خلال مراحل تنفيذ القرار ٩٨٦ الى (٢٠٠٠/١٢/٣١). ولتوضيح أكثر نستعين بالجدول (٣) حيث يظهر إن كمية الهدر خلال المدة (١٩٩٧–٢٠٠٠) كانت تساوي (١٣٤٣٣٤.٩٣٢) طناً من الطحين بمبلغ (٦٩٦٣٣٢٩٤٤) ديناراً .

---

[1] يونس، خالد احمد ، د.عبدالله الدانوك، اقتصاد الحرب والتنمية الزراعية، مجلة الاقتصادي،العدد (١) ، (٢)، السنة الخامسة والعشرون، تموز ١٩٨٤ ، ص ١٠٥.

وبالنسبة للرز لو فرضنا إن عائلة متكونة من خمسة أفراد جميعهم من الراشدين، تقوم بطهي الرز ويتبقى منه (٧٥) غم في كل مرة كمتوسط يلقى في النفايات. وتقوم بطهي الرز خلال الشهر (١٥) مرة كمتوسط فأن ما يذهب من نفايات لكل فرد في الشهر يساوي (٢٢٥) غرام ، وفي السنة الواحدة (٢٧٠٠) غرام . وعلى ذلك فأن كمية الهدر من الرز لعموم الإقليم تبلغ (٣٢٦٩٠.٢٠٣) طن بقيمة (٣١٤١٨٢١٧٢.٧) دينار.

جدول (٢)

نسبة الاكتفاء الذاتي الظاهري من انتاج الحنطة والرز في اقليم كوردستان - العراق خلال المدة (١٩٩٢-٢٠٠٠)

السنوات	نسبة الاكتفاء الذاتي	
	الحنطة ٪	الرز ٪
1992	54.934	8.598
1993	94.197	18.899
1994	108.932	19.934
1995	113.52	35.058
1996	44.639	36.713
1997	42.605	19.537
1998	39.279	10.455
1999	10.58	3.661
2000	27.289	2.357

المصدر : اعتمد الباحث في إعداد الجدول على :-

لجدول (١)

جدول (٣)

الأولى: تقدير كمية الهدر من الطحين والرز وقيمتها في الإقليم خلال المدة ١٩٩٧-٢٠٠٠

السنوات	الطحين		الرز	
	الكمية (طن)	القيمة (دينار)	الكمية (طن)	القيمة (دينار)
١٩٩٧	٢٠٧٤٧.٤٧١	١١٨٢٦٠٥٨٤.٧	٥٦٤٥.٥٧٠	٧٧٣٤٤٣٠٩
١٩٩٨	٣٦٤٤٠.٦٢٥	١٨٨٨٢٨٣٩٥	٨٦٧٦.٣٣٩	٩٩٠٥٤٨١٢.٤
١٩٩٩	٣٧٩٧٧.٦٤٨	٢٦٢٣٨٩٨٤٨.٧	٩٠٤٢.٢٩٧	٧٨٤٥٧٠٢٧
٢٠٠٠	٣٩١٦٩.١٨٨	١٢٦٨٥٤١١٥.٦	٩٣٢٥.٩٩٧	٥٩٣٢٦٠٢٤.٣
المجموع	١٣٤٣٣٤.٩٣٢	٦٩٦٣٣٢٩٤٤	٣٢٦٩٠.٢٠٣	٣١٤١٨٢١٧٢.٧

المصدر : اعتمد الباحث في إعداد الجدول على:-

1- FAO, Evaluation of Food and Nutrition situation Iraq, Technical Report, Rome, 1998, t (111-16), p 27.

٢- وزارة المالية والاقتصاد (إقليم كوردستان-العراق)، مديرية التخطيط و المتابعة. السجلات الرسمية (غير المنشورة) .

٣- وزارة المالية والاقتصاد (إقليم كوردستان -العراق) ، مديرية العامة للتجارة - فرع السليمانية، السجلات الرسمية (غير المنشورة) .

٤- وزارة المالية والاقتصاد (إقليم كوردستان- العراق) ، الشركة العامة للطحين-فرع أربيل ، السجلات الرسمية (غير المنشورة)

رابعاً:- الفجوة والاكتفاء الذاتي الحقيقيان للحنطة والرز

من خلال الجدول (٤) يظهر إن نصيب الفرد الكوردستاني من حيث عدد السعرات الحرارية والبروتين قد تفوق على المعدلات العالمية خلال الفترة قيد الدراسة . وقد يتساءل المرء عن سر هذا التفوق حتى في السنوات التي سبقت تطبيق قرار (*)٩٨٦ . لقد أفرزت أوضاع الحصار الاقتصادي أبان فترة ما قبل تطبيق القرار حالة انخفاض واضح في مستوى الدخل الحقيقي للفرد بسبب التصاعد اللولبي السريع في تيار التضخم النقدي .

ومن جراء ذلك غدت المنتجات الحيوانية المختلفة في عداد السلع الكمالية التي لا تقوى دخول المواطنين عن الحصول عليها لإشباع الحاجات الطبيعية للإنسان . لذا فقد تغيرت جذرياً تركيبة السلة الغذائية للفرد الكوردستاني باتجاه ملئها بالحبوب وبخاصة الحنطة والرز , بحيث غدت مصدر السعرات الحرارية والبروتين , بشكل جعلها تتفوق على ما يخصصه الأفراد منها في دول العالم الأخرى . أما فترة ما بعد تطبيق القرار فقد كان من الطبيعي أن تزداد حصة المواطن من السعرات الحرارية والبروتين لمحصولي الحنطة والرز نتيجة حصول المواطن عليهما ضمن البطاقة التموينية . وقد أنعكس ذلك في مؤشري الفجوة الحقيقة والاكتفاء الذاتي الحقيقي والذين حققا نتائج إيجابية طيلة المدة (١٩٩٢–٢٠٠٠).

خامساً:- الأمن الغذائي (كفاية التغذية):

بعد المفهومان السالفان الفجوة والاكتفاء الذاتي الحقيقيان من أقرب المفاهيم الى الأمن الغذائي (كفاية التغذية) لذا جاءا سابقين في الترتيب لمفهوم الأمن الغذائي.

إذ إن الفجوة الحقيقية تبحث في الفجوة الحاصلة بين ما يحصل عليه الفرد من سعرات الحرارية و بروتين والمعدل العالمي . وإن ما يحصل عليه الفرد من سعرات حرارية وبروتين ومن مصادرها المتعددة يشكل كفاية التغذية (الأمن الغذائي)وكما في المعادلتين أدناه :–

الفجوة الحقيقية = كفاية التغذية (الأمن الغذائي) – المعدل العالمي

كفاية التغذية (الأمن الغذائي) = سعرات حرارية وبروتين مصدرها الإنتاج+سعرات حرارية وبروتين مصدرها التجارة الخارجية (فائض الاستيرادات عن الصادرات) (القرار ٩٨٦)+سعرات حرارية وبروتين مصدرها المنظمات الإنسانية .

(*) رغم إن مستوى الدخل الحقيقي للفرد العراقي ما قبل الحصار الاقتصادي كان أفضل مما عليه الحال ما بعد الحصار.إلا أنه رغم ذلك فإن ٦٠٪ من إجمالي السعرات الحرارية ونحو ٧٠٪ من إجمالي البروتين كان يحصل عليهما الفرد من محاصيل الحبوب الرئيسة(الحنطة,الشعير,الرز).وهذا يشير الى تدني مساهمة المنتجات الحيوانية في إشباع حاجات الفرد سواء من السعرات الحرارية أو البروتين.

يراجع كل من:–

(١) الحفيد، صلاح الدين محمد, إسماعيل علي شكر , القطاع الزراعي وأهميته في تحقيق الأمن الغذائي , مطابع دار الحكمة , اربيل , ١٩٩٠ , ص ٥٢ .

(٢) رضا، أنور كريم , العرض والطلب المحلي على اللحوم الحمراء في مدينة اربيل للفترة (١٩٩١–٢٠٠٠) , رسالة ماجستير (غير منشورة) , مقدمة الى كلية الزراعة – جامعة صلاح الدين , ٢٠٠٢ , ص ٦٥ .

جدول (٤)

تقدير الفجوة والاكتفاء الذاتي الحقيقيان من الحنطة والرز للفرد الكوردستاني خلال المدة

(١٩٩٢-٢٠٠٠)

السنوات	المعدل العالمي للحبوب		الفجوة الحقيقية *		الاكتفاء الذاتي الحقيقي	
	عدد السعرات الحرارية	البروتين (غم)	عدد السعرات الحرارية	البروتين (غم)	عدد السعرات الحرارية	البروتين (غم)
1992	1346	37	229.44	8.322	119.328	122.49
1993	1346	37	307.56	9.823	122.85	126.55
1994	1346	37	358.6	11.43	126.642	130.9
1995	1346	37	416.84	13.18	130.969	135.61
1996	1346	37	478.76	15.07	135.569	140.74
1997	1346	37	507.96	16.03	137.738	143.32
1998	1346	37	1062.12	31.29	178.909	184.57
1999	1346	37	386.68	11.21	128.728	130.31
2000	1346	37	710.4	20.66	152.779	155.84

المصدر : اعتمد الباحث في اعداد الجدول على :

١) عبدالفتاح ، قبيس سعيد و عبدالغني عبدالله حميد، تطور النمط الغذئي في القطر العراقي ، مجلة تنمية الرافدين ، السنة الرابعة ، عدد ٦ ، حزيران ١٩٨٢ ، ملحق احصائي ، ص ٢٠ .

٢) الجهاز المركزي للإحصاء (العراق) ، الموازين السلعية لسنة ١٩٨٦ ، شباط ١٩٨٨ ، ص (١١) و (١٣).

٣) وزارة المالية و الاقتصاد (اقليم كوردستان – العراق) ن مديرية التخطيط و المتابعة ، السجلات الرسمية (غير المنشورة) .

* تشير الاشارة الموجبة للفجوة الحقيقية الى تفوق حصة المواطن الكوردستاني من السعرات الحرارية والبروتين عن المعدل العالمي .

ومن خلال ملاحظة الجدول (٥) يبدو أن فترتي ما قبل تطبيق القرار ٩٨٦ وما بعده قد ألقتا بظلالهما على :

أ–اتجاه الخط البياني لكفاية التغذية للفرد من السعرات الحرارية والبروتين الذي أخذ اتجاهاً متصاعداً بعد تطبيق القرار لولا سنتا الجفاف ١٩٩٩و٢٠٠٠ اللتان أثرتا بشكل واضح في دور الإنتاج كمصدر أول في تركيبه سلة الأمن الغذائي لمحصول الحنطة طيلة المدة (١٩٩٢–١٩٩٨) فتراجع بعد الاستيرادات . كما إن مساهمة إنتاج الرز قد تدنت الى أدنى مستوى لها طيلة فترة الحصار . وكما يلاحظ في الجدول.

ب–تركيبة مصادر تحقيق الأمن الغذائي في الإقليم والتي مالت وبشكل واضح في عام ١٩٩٧ (حيث بدت نتائج تطبيق القرار)متمثلة بالوزن المتصاعد لدور القرار ٩٨٦ في تلبية كفاية التغذية ولمحصولي الحنطة والرز وعلى حد سواء.

جـ–تضاءل دور المنظمات الإنسانية في تحقيق كفاية التغذية من محصول الرز بعد تطبيق القرار ٩٨٦ الى حد كبير , واختفاء هذا الدور بالنسبة لمحصول الحنطة في جميع السنوات التي تلت تطبيق القرار ماعدا عام ١٩٩٨ وبنسبة لم تتجاوز (٠.٠٠٦٨٪).

د–اختفاء دور التجارة الخارجية (ماعدا القرار ٩٨٦) في تحقيق كفاية التغذية .

هـ–بدت ومن خلال الجدول إنه رغم إن سنتي الجفاف ١٩٩٩و٢٠٠٠ كانتا حاسمتين في التأثير على حجم الإنتاج ولكلا المحصولين إلا إن للقرار ٩٨٦ دوراً مهما في انخفاض الإنتاج وبخاصة في السنوات المتبقية التي لم تشهد جفافاً بعد تطبيق القرار.

المبحث الثالث

الآفاق المستقبلية للفجوة الظاهرية والاكتفاء الذاتي للإقليم عام ٢٠٠٥

ان اختيار هذه المدة القصيرة من التوقعات المستقبلية للفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي للحنطة والرز لغاية عام ٢٠٠٥ يعود الى :–

١) إمكانية حدوث تغيرات سياسية واقتصادية وإقليمية ودولية خلال المدة التي تتجاوز الخمس سنوات عادةً .

٢) استخدام تكنولوجيا جديدة في مجال إنتاج الحنطة والرز ، مما يؤدي الى ارتفاع وتيرة الإنتاج بشكل مستمر.

٣) إمكانية حدوث تغيرات في الأنماط الاستهلاكية للسكان ، لانه مع التطور الحضاري وما يرافقه من ارتفاع مستوى الدخل يبتعد المستهلكون اكثر عن استهلاك الحبوب لصالح المنتجات الحيوانية.

وتتم زيادة إنتاج الحنطة والرز في المدى القصير بالاعتماد على التوسع الأفقي والعمودي .

جدول (5)

الامن الغذائي (كفاية التغذية) من الحنطة والرز لسكان اقليم كوردستان العراق خلال المدة 1992-2000

السنوات	صافي الإنتاج		صافي التجارة الخارجية* (استيرادات – صادرات)		الكمية المتاحة للاستهلاك		كفاية التغذية (للفرد الواحد)								
							الحنطة				الرز				
	الحنطة	الرز	الحنطة	الرز	الحنطة	الرز	سنة (كغم)	شهر (كغم)	يوم (غم)	السعرات الحرارية	البروتين	سنة (كغم)	شهر (كغم)	يوم (غم)	السعرات الحرارية	البروتين
1992	184791.007	5283.412	151559.892	56164.47	336350.899	61447.882	134.753	11.229	374	1361.36	40.768	24.618	2.052	68	244.8	4.556
1993	344542.17	11721.537	21223.932	50300.114	365766.102	62021.651	140.069	11.672	389	1415.96	42.401	23.751	1.979	66	237.6	4.422
1994	433878.871	12623.638	-35575.021	50702.515	398303.85	63326.153	145.758	12.147	405	1474.2	44.145	23.174	1.931	64	230.4	4.288
1995	492508.072	23274.565	-58657.27	43113.95	433850.802	66388.515	151.678	12.64	421	1532.44	45.689	23.21	1.934	64	230.4	4.288
1996	211046.964	24820.724	261736.354	42788.979	473783.318	67607.7	157.868	13.155	439	1597.96	47.851	22.575	1.881	63	226.8	4.221
1997	218829.722	13460.151	294763.786	55434.628	513593.508	68894.777	163.745	13.458	449	1634.36	48.94	21.966	1.831	61	219.6	4.087
1998	259364.33	11327.822	400943.652	97017.162	660307.982	108344.984	205.482	17.083	569	2071.19	62.021	33.716	2.81	93.6	336.96	6.271
1999	50102.708	3979.352	423454.167	104702.363	473558.875	108681.715	141.403	11.622	387	1408.68	42.183	32.452	2.704	90	324	6.03
2000	161737.865	2821.285	430956.121	116876.161	592693.986	119697.446	171.593	14.104	470	1710.8	51.23	34.654	2.888	96	345.6	6.432

المصدر : اعتمد الباحث في اعداد الجدول على :
جدول (1)
جدول (4)
تشمل صافي التجارة الخارجية على قرار 986 وما تستورده المنظمات الدولية بدورها وزيعه *
تم فصل قرار 986 عن التجارة الخارجية لاوراد دور و*

لها بقية ←

مساهمة مصادر العرض من الاستهلاك ٪							
الحنطة**				الرز**			
صافي الإنتاج	صافي التجارة الخارجية	المنظمات الإنسانية	القرار 986	صافي الإنتاج	صافي التجارة الخارجية	المنظمات الإنسانية	القرار 986
54.934	44.579	0.487	-	8.598	89.895	1.507	-
94.197	5.442	0.361	-	18.899	80.848	0.253	-
108.932	-8.584	0.348	-	19.934	79.949	0.117	-
113.52	-13.186	0.334	-	35.058	62.383	2.559	-
44.639	55.022	0.339	-	36.713	61.17	2.117	-
42.605	-	-	57.395	19.537	-	1.712	78.751
39.279	-	0.068	60.653	10.455	-	0.308	89.237
10.58	-	-	89.42	3.661	-	0.099	96.24
27.289	-	-	72.711	2.357	-	0.009	97.634

ولاستشراف الإنتاج المتوقع المستقبلي للمحصولين يجب أن نأخذ بنظر الاعتبار تباين وتذبذب المساحات المزروعة وغلة الدونم الواحد في الإقليم ، لذا نأخذ معدل التغير السنوي بين السنوات قيد الدراسة ومن ثم نأخذ متوسط هذه المعدلات لتقدير التوقعات المستقبلية لهما لغاية عام ٢٠٠٥.

أما فيما يتعلق بحساب التوقعات المستقبلية للطلب على الحنطة والرز ، فنستخدم لذلك طريقة المرونة الانفاقية لكلا المحصولين ، لغرض الحصول على التوقعات المستقبلية لاستهلاك المحصولين . وفيما يأتي نقدم عدداً من (الاستشرافات المستقبلية) المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك والفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي المتوقعة للمحصولين في إقليم كوردستان العراق:-

أولاً :- الحنطة

- **الاستشراف المستقبلي الأول** :- في حالة افتراض إن مؤشرات العرض والطلب لمحصول الحنطة تأخذ معدلات النمو الطبيعية لها فانه يتوقع أن تزداد الفجوة الظاهرية في الإقليم خلال السنوات الخمس القادمة الى (٥٦٦٢٥٨.٦٥) طن من الحنطة ، وينخفض الاكتفاء الذاتي من هذا المحصول سنة بعد أخرى لغاية عام (٢٠٠٥) حيث يصل الى (٣٤.٢٥٣٪) لاحظ ذلك في الجدول (٦) .
- **الاستشراف المستقبلي الثاني** :- إذا كانت المساحة المزروعة وغلة الدونم المتوقعة خلال المدة (٢٠٠١ – ٢٠٠٥) في ادناه ، فان الفجوة الغذائية ستصل الى (٨٠٤٠٢٥.٨٠٤) طن من الحنطة ، وبالتالي فان نسبة الاكتفاء الذاتي للمحصول في عام (٢٠٠٥) ستنخفض الى (٦.٦٤٦٪) . لاحظ ذلك في الجدول (٦) .
- **الاستشراف المستقبلي الثالث** :- فيما إذا بلغت المساحة المزروعة من المحصول اكبر مستوى لها للمدة قيد الدراسة (١٩٩٢–٢٠٠٠) ، واستمرت غلة الدونم الواحد واستهلاك الحنطة في معدلات نموهما الطبيعية ، فان الفجوة الغذائية لعام (٢٠٠٥) ستنخفض الى (٣٥٤٩٩٩.٥٨٣) طن، أي إن نسبة الاكتفاء الذاتي سترتفع مرة أخرى الى(٥٨.٧٨٢٪). لاحظ الجدول (٦) .
- **الاستشراف المستقبلي الرابع** :- إذا بلغت غلة الدونم الواحد من محصول الحنطة خلال المدة المتوقعة (٢٠٠١–٢٠٠٥) ، (٢٩٥) كغم للدونم الواحد ، أي حدوث التوسع العمودي واستمرار المؤشرات الأخرى في معدلات نموها الطبيعية ، فان الفجوة الغذائية ستبلغ (٥٨٢٥٧١.٤٦٩) طن عام ٢٠٠٥ ، ومن ثم فان نسبة الاكتفاء الذاتي للحنطة ستنخفض الى (٣٢.٣٥٩٪) . لاحظ الجدول (٦) .
- **الاستشراف المستقبلي الخامس** :- إذا حصل التوسع العمودي والأفقي في آن واحد ، فان الفجوة الغذائية ستنخفض الى (٣٨٢٩٩٧.٢٥٦) طن ، وبالتالي فان الاكتفاء الذاتي سيرتفع الى

(٥٥.٥٣١٪) بحلول عام (٢٠٠٥) . لاحظ الجدول (٦) .

- **الاستشراف المستقبلي السادس** :- إذا حصل ترشيد في استهلاك الحنطة بحيث أصبحت حصة الفرد الواحد لا تتجاوز (١٢٤.٢) كغم للفرد الواحد من الحنطة (مع استمرار التوسع العمودي والأفقي الوارد في الاستشراف المستقبلي السابق) ، فأن الفجوة ستنخفض الى(٤٦٦٨٦.٤٧٥) طن ، ومن ثم فان نسبة الاكتفاء الذاتي سترتفع الى (٩١.١٠٧٪) . لاحظ الجدول (٦) .
- **الاستشراف المستقبلي السابع** :- إذا حققنا غلة للدونم الواحد لمحصول الحنطة تساوي متوسط غلة الدول العربية لعام ١٩٩٨ والبالغة (٤٥٧.٢٥) كغم / دونم , مع استمرار التوسع الأفقي وترشيد في الاستهلاك فينعدم العجز , ومن الممكن الحصول على فائض بمقدار (٢٥٧٢٨٩.٨٥) طن / سنة لغاية عام ٢٠٠٥ . وبالتالي نسبة اكتفاء ذاتي (١٤٩.٠١٢٪). وهذا الفائض من الممكن تصديره والحصول على العملات الأجنبية.

وبذلك نتوصل الى نتيجة مفادها إن الفجوة الغذائية لغاية عام (٢٠٠٥) ستتراوح بين(-٨٠٤٠٢٥.٨٠٤) و (+٢٥٧٢٨٩.٨٥) طن ، أما نسبة الاكتفاء الذاتي فإنها ستتراوح بين (٦.٦٤٦٪) و (١٤٩.٠١٢٪) .

ثانياً:- الرز

- **الاستشراف المستقبلي الأول** :- بافتراض إن مؤشرات العرض والطلب لمحصول الرز تأخذ معدلات نموها الطبيعي ، فأن الفجوة الغذائية في الإقليم بقدوم عام (٢٠٠٥) ستساوي (١٦٨٩٣٦.٢٧٩) طن ، وبالتالي فأن نسبة الاكتفاء الذاتي ستبلغ (٢.٨٧٥٪) . لاحظ الجدول (٧) .
- **الاستشراف المستقبلي الثاني** :- في حالة تحقيق ادنى مساحة مزروعة بمحصول الرز للمدة قيد الدراسة وادنى غلة للدونم الواحد ايضاً ، فأن الفجوة الغذائية بحلول عام (٢٠٠٥) سترتفع الى (١٧١٠٤٢.٨٠٩) طن ، وبالتالي فأن نسبة الاكتفاء الذاتي ستنخفض الى (١.٦٦٤٪) . لاحظ الجدول (٧).
- **الاستشراف المستقبلي الثالث** :- في حالة بلوغ المساحة المزروعة بالرز سقفها الأعلى واستمرار متوسط الغلة في معدلات نموها الطبيعي ، فأن الفجوة الغذائية بحلول عام (٢٠٠٥) ستنخفض الى (١٥٥٨٩٨.٦٢١) طن ، وبالتالي فأن نسبة الاكتفاء الذاتي سترتفع الى (١٠.٣٧١٪)، لاحظ الجدول (٧).
- **الاستشراف المستقبلي الرابع**:- عند بلوغ التوسع العمودي سقفه الأعلى واستمرار المساحة المتوقعة في معدلات نموها الطبيعية ، فأن الفجوة الغذائية ستصل الى (١٦٦٣٦٢.٨١١) طن ، بحلول عام (٢٠٠٥) ، وإن نسبة الاكتفاء الذاتي ستنخفض الى (٤.٣٥٥٪) ، لاحظ الجدول (٧).
- **الاستشراف المستقبلي الخامس** :- عند بلوغ السقف العلوي أفقيا وعمودياً في آن واحد ، فأن الفجوة الغذائية ستنخفض الى (١٤٦٦٨٨.٨٥) طن ، وبالتالي فأن نسبة الاكتفاء الذاتي سترتفع الى (١٥.٦٦٦٪) ، لاحظ الجدول (٧).
- **الاستشراف المستقبلي السادس**:- عند حصول ترشيد في استهلاك الفرد الواحد ، بحيث ينخفض نصيبه الى (١٨) كغم ، وبقاء السقف الأفقي والعمودي على حالهما السابق فستنخفض الفجوة الغذائية الى (٤٨٨٣٢.٠٨٣) طن ، وبالتالي فأن نسبة الاكتفاء الذاتي سترتفع الى (٣٥.٨١٥٪) . لاحظ الجدول (٧).
- **الاستشراف المستقبلي السابع** :- إذا حققنا غلة للدونم الواحد لمحصول الرز تساوي متوسط غلة الدول العربية لعام ١٩٩٨ والبالغة (١٨١٣.٥) كغم / دونم , مع استمرار التوسع الأفقي وترشيد في الاستهلاك

فينخفض العجز , ومن الممكن تقليص الفجوة الى (٣٥٢٥.٧٩) طن / سنة لغاية عام ٢٠٠٥ . وبالتالي فإن نسبة الاكتفاء الذاتي (٩٥.٣٦٦٪).

وبذلك نتوصل الى أن الفجوة الغذائية بحلول عام (٢٠٠٥) ستقع ما بين (١٧١٠٤٢.٨٠٩) و(٣٥٢٥.٧٩) طن ، ونتيجة لذلك فأن نسبة الاكتفاء الذاتي ستتراوح ما بين (١.٦٦٤٪) و(٩٥.٣٦٦٪) في ضوء توفر شروط ومقومات الانتاج الزراعي ، او خلق ظروف معاكسة تعرقل من مسيرة العملية الانتاجية .

جدول (6)

التوقعات المستقبلية للفجوة الظاهرية والاكتفاء الذاتي من الحنطة لعام 2005

الاستشرافات المستقبلية	المساحة المتوقعة (دونم)	متوسط الغلة المتوقع للدونم الواحد (كغم)	مجمل الإنتاج المتوقع (طن)	صافي الإنتاج المتوقع (طن)	الطلب المتوقع (طن)	الفجوة الغذائية (طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي ٪
الاول	1313846.97	309.944	407218.985	295009.389	861268.039	-566258.65	34.253
الثاني	1102505	102.21	112687.036	57242.235	861268.039	-804025.804	6.646
الثالث	2254954	309.944	698909.463	506268.456	861268.039	-354999.583	58.782
الرابع	1313846.97	295	387584.856	278696.57	861268.039	-582571.469	32.359
الخامس	2254954	295	665211.43	478270.783	861268.039	-382997.256	55.531
السادس	2254954	295	665211.43	478270.783	524957.258	-46686.475	91.107
السابع	2254954	457.25	1031077.717	782247.108	524957.258	+257289.85	149.012

المصدر : اعتمد الباحث في إعداد الجدول على :

1- FAO, Annual Statistical Bulletin, No.2, Year 2000, Iraq-Erbil January 2001, t(1), pp(1-4).

2- خياط، كمال محمد سعيد ، حجم الطلب الاستهلاكي على محصول الحنطة في اقليم كوردستان وتقويم القرار 986 في توفير مادة الطحين، مجلة (سەنتەری لێکۆڵینەوەی ستراتیجی)، العدد (1) ، السنة الثامنة ، شباط 2000 ، ص 57 .

3- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ايلول 2001 ، الملحق (3/3) ، ص 275 .

جدول (7)

التوقعات المستقبلية للفجوة الظاهرية والاكتفاء الذاتي من الرز لعام 2005

الاستشرافات المستقبلية	المساحة المتوقعة (دونم)	متوسط الغلة المتوقع للدونم الواحد (كغم)	مجمل الإنتاج المتوقع (طن)	صافي الإنتاج المتوقع (طن)	الطلب المتوقع (طن)	الفجوة الغذائية (طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي ٪
الاول	13781.948	473.65	6527.82	5001.25	173937.529	-168936.279	2.875
الثاني	8027	467.45	3752.221	2894.72	173937.529	-171042.809	1.664
الثالث	49322	473.65	23361.365	18038.908	173937.529	-155898.621	10.371
الرابع	13781.948	700	9647.364	7574.718	173937.529	-166362.811	4.355
الخامس	49322	700	34525.4	27248.679	173937.529	-146688.85	15.666
السادس	49322	700	34525.4	27248.679	76080.762	-48832.083	35.815
السابع	49322	1813.5	89445.447	72554.972	76080.762	-3525.79	95.366

المصدر : اعتمد الباحث في إعداد الجدول على :

1- FAO, Annual Statistical Bulletin, No.2, Year 2000, Iraq-Erbil January 2001, t(1), pp(19-22).

2- خياط، كمال محمد سعيد ، حجم الطلب الاستهلاكي على محصول الحنطة في اقليم كوردستان وتقويم القرار 986 في توفير مادة الطحين، مجلة (سەنتەری لێکۆڵینەوەی ستراتیجی)، العدد (1) ، السنة الثامنة ، شباط 2000 ، ص 57 .

3- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ايلول 2001 ، الملحق (3/3) ، ص 275 .

الاستنتاجات

من خلال هذه الدراسة يمكن استخلاص ما يأتي:-

١) استنباط معيار تغذوي يضاف الى المعايير التغذوية الدارجة , وهو معيار نسبة الاكتفاء الذاتي الحقيقي , متجاوزاً نسبة الاكتفاء الذاتي المعروفة (التي تبحث في نسبة الإنتاج الى الاستهلاك كما هو واقع فعلاً) الى التطلع نحو الاستهلاك المفروض أن يكون حتى تتحقق المعايير التغذوية والصحية المطلوبة لمواطني الإقليم .

٢) قصور العديد من الدراسات عن تحديد مفهوم متكامل للأمن الغذائي .إذ إن اغلب الدراسات التي وقعت تحت يدي الباحث لاتفرق بين مفهوم الامن الغذائي والفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي.لذا فان الباحث خرج بتحديد لهذا المفهوم يتضمن الآتي :

- مدى إمكانية الموارد الطبيعية والبشرية المتفاعلة مع السياسات الاقتصادية القائمة خلال فترة زمنية معينة ، وفي بلد أو إقليم معين في تلبية جزء من حاجة ذلك البلد أو الإقليم للغذاء في المستوى التغذوي والصحي اللازم .
- مدى إمكانية موارد البلد المالية من تلبية حاجة الجزء المتبقي من الغذاء .
- تطابق مفهوم الامن الغذائي مع مفهوم كفاية التغذية .

٣. تتجلى خطورة الهدر والضياع بسبب عدم ترشيد استهلاك الحنطة والرز في انها تفوت على اقتصاد الإقليم كميات من الإنتاج وجهت لها إمكانات طبيعية وبشرية ومادية هائلة. وقد تبين من الدراسة انه خلال المدة (١٩٩٧–٢٠٠٠) بلغ الهدر المحتسب من محصولي الحنطة والرز (١٣٤٣٣٤.٩٣٢) ، (٣٢٦٩٠.٢٠٣) طن وعلى التوالي .

٤. لقد كان لقرار ٩٨٦ رغم دوره الكبير في رفع مستوى كفاية التغذية للمواطنين أثراً سلبياً على المنتجين الزراعيين , فلم يعد الطلب المحلي على الحنطة والرز المحليين وأسعارهما بالمستوى السابق للقرار . مما أنعكس سلبياً كما وجدنا في المساحة المزروعة وحجم الإنتاج .

٥. تبلغ مساهمة إنتاج الحنطة في محافظات السليمانية ، واربيل ، ودهوك (٣٧.٢٩٣٪) ، (٣٦.٣٤٦٪) ، (٢٦.٣٦١٪) من إنتاج الإقليم ، وعلى التوالي .ويستحوذ مركز محافظة اربيل ، ومنطقة سيميل في دهوك ، ومركز محافظة السليمانية (٦١.٣٢٤٪ ، ٣٥.٨٧٥٪ ، ٢٥.٧١٤٪) من إنتاج المحافظات الثلاث وعلى التوالي لعام ١٩٩٨/١٩٩٧ على سبيل المثال .

٦. برغم إن القرار ٩٨٦ يساهم بشكل فعال في تحقيق الامن الغذائي في الإقليم ، إلا انه يعد من المعالجات غير المرغوبة لإنه الاعتماد على الدفعات التحويلية غير المستقرة .

٧. اتسمت المدة (١٩٩٢–١٩٩٦) بوجود فجوة بلغت (٣٤٠٢٨٧.٨٨٨) طناً ومن ثم فأن نسبة الاكتفاء الذاتي بلغت (٨٣.٢٤٤٪). إلا إن المدة التالية (١٩٩٧–٢٠٠٠) اتسعت فيها الفجوة ليبلغ العجز (١٥٥٠١١٧.٧٢٦)طن ، ومن ثم فان نسبة الاكتفاء الذاتي تنخفض الى (٢٩.٩٣٨٪)، وهذا يعود الى الجفاف وتنفيذ القرار ٩٨٦ . أما فيما يتعلق بالرز ، فان فترة الدراسة بكاملها قد عانت من عجز متواصل .إلا أن المدة الثانية (١٩٩٧–٢٠٠٠)قد اتسمت بعجز فاق المدة الأولى إذ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي خلالها (٩.٠٠٣٪) في حين إن النسبة لم تتجاوز (٢٣.٨٤٪) خلال المدة الأولى لنفس الأسباب السابقة الخاصة بمحصول الحنطة .

٨. توصلت الدراسة من خلال سبعة استشرافات المستقبلية افترضها الباحث إن الإقليم سوف يستمر يعاني من فجوة غذائية لمحصول الحنطة (لجميع الاستشرافات المستقبلية عدا الاستشراف المستقبلي السابع) تتراوح بين مستويين تشاؤمي و تفاؤلي يبلغان (–٨٠٤٠٢٥.٨٠٤) طن و (+٢٥٧٢٨٩.٣١) طن بنسبة اكتفاء ذاتي تتراوح بين (٦.٦٤٦٪) ، (١٤٩.٠١٢٪) وعلى التوالي . أما محصول الرز فانه سوف يستمر أيضا يعاني من فجوة غذائية تتراوح بين مستويين تشاؤمي و تفاؤلي يبلغان (١٧١٠٤٢.٨٠٩) طن ، (٣٥٢٥.٧٩)طن بنسبة اكتفاء ذاتي تتراوح بين (١.٦٦٤٪) ، (٩٥.٣٦٦٪) وعلى التوالي.

المقترحات

في ضوء الاستنتاجات التي توصل إليها البحث نقترح لحكومة اقليم كوردستان العراق ما يأتي :-

١) الحد من التوسع الأفقي العمراني على حساب الأراضي الصالحة للزراعة في المدن والاقضية والنواحي واستبداله بالتوسع العمودي وبخاصة في مراكز المحافظات الثلاث . ويتم التوسع الافقي عن طريق إضافة مساحات جديدة الى الأراضي الصالحة للزراعة من خلال استصلاحها وتعديلها بشتى الطرق والأساليب , والحد من التوسع العمراني على حساب الأراضي الصالحة للزراعة. أما التوسع العمودي فيتم عن طريق استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في الزراعة بما تتضمنه من مكائن وآلات زراعية وأسمدة ومبيدات وخبرات إرشادية وفنية واقتصادية .

٢) العمل على تقليل التفاوت بين قرى ومدن الإقليم من خلال توفير خدمات التعليم والصحة والكهرباء والنقل والمواصلات للأرياف بهدف الحد من الهجرة الى المدن ، فضلاً عن الهجرة الموسمية لسكان القرى الجبلية من خلال تنويع الاقتصاد الريفي عن طريق إنشاء المجمعات الصناعية –الزراعية.

٣) الاهتمام بمجال البحوث الزراعية ، وبخاصة تلك المتعلقة بمصادر المياه في الإقليم ، وتطبيق الأساليب التكنولوجية الحديثة بغية الاقتصاد في المياه وتلبية الاحتياجات الملحة للمناطق شبه مضمونة الأمطار أيضا . ولتحقيق هذا تبدو أهمية وضع خطط طويلة المدى من اجل تحويل الأراضي الديمية الى أراض مروية عن طريق إنشاء شبكات الري الضخمة في المناطق السهلية لإقليم كوردستان ، بهدف تجاوز آثار سنوات الجفاف ومن ثم وضع عملية تحقيق الامن الغذائي في مسارها المطلوب.

٤) بدا لنا من خلال الدراسة إن محصول الرز بشكل خاص يعاني من حالة عجز غذائي مستمر . ونظراً لكون هذا المحصول يعد غذاءً يدخل في السلة الغذائية اليومية لسكان الإقليم , وبسبب خصوصية الظروف الطبيعية التي ترافق مراحل نموه إذ يعتبر من المحاصيل الصيفية , فضلاً عن طبيعة احتياج المحصول الى المياه , لذا تبدو أهمية الاعتماد على وسائل ري أكثر تطوراً لإمداد المحصول باحتياجاته أبان موسم نموه .

٥) يحتل تكوين خزين ستراتيجي من الحبوب أهمية خاصة عن طريق تشييد سايلو مركزي لتأمين الحبوب لسكان الإقليم في سنوات الجفاف والآفات الزراعية ، حيث إن القصور أو الإبطاء في هذا المجال من شأنه تعريض حكومة الإقليم الى ضغوطات سياسية واقتصادية عدة.

٦) من الضروري ايلاء استخدام أصناف جديدة من بذور حبوب الحنطة والرز تتمتع بغلتها المرتفعة وقصر فترة النمو أهمية بالغة ،لان هذا يعد فضلاً عن استخدام الأسمدة والمبيدات اللازمة وأساليب الارواء الحديثة شروطاً ضرورية لتحقيق التوسع العمودي المطلوب في الإنتاج.

٧) أن تقوم حكومة الإقليم بتسهيل استيراد الساحبات والآلات الزراعية المعفاة من الضرائب الكمركية وبشرط أن تكون حديثة الصنع ذلك لان هناك العديد من الساحبات المستوردة حالياً قد تجاوز تأريخ إنتاجها العشر سنوات.

٨) العمل بشكل جاد ومستمر لمكافحة الآفات التي تصيب محصولي الحنطة والرز من خلال توفير كافة المستلزمات المطلوبة لعملية المكافحة .

٩) لعل من أهم الإجراءات العملية التي من شأنها رفع أسعار شراء المحاصيل الزراعية وفي مقدمتها الحنطة أن يصار الى شراءها من المنتجين الزراعيين في الإقليم ضمن إطار قرار ٩٨٦ . وهذه دعوة ليست جديدة بل سبق وأن تكررت من قبل حكومة الإقليم , لذا يجدر تفعيلها لكي تأخذ مجراها العملي حتى لا يصبح القرار عبئاً على القطاعات الإنتاجية بل دعماً لها يسير باتجاه تحقيق الاكتفاء الذاتي .

١٠) إعطاء الحوافز وتقديم القروض والتسهيلات للمستثمرين في مجال الصناعات الغذائية لاستيعاب الإنتاج الزراعي وبخاصة من محصول الحنطة مما يساهم في رفع أسعار شرائه من المزارعين ، ويحل محل المستورد من هذه الصناعات ومن ثم ينوع من قاعدة الإيرادات للحكومة ، ويوفر فرص عمل جديدة للمواطنين ، ويحد من تسرب العملة الأجنبية الى خارج الإقليم .

١١) إن المؤشرات الدالة على تحقق عجز غذائي للإقليم وفي أحسن الظروف وللمحصولين على حد سواء للاستشرافات المستقبلية

الستة الأولى يدعو السلطات المختصة في حكومة الإقليم على ايلاء هذا الموضوع أهمية متميزة ترتقي الى مستوى ثورة جذرية في جميع السبل الفنية و الاقتصادية التي من شأنها تحقيق الاكتفاء الذاتي . وقد حددنا الطموح في الوقت الحاضر في الاستشراف المستقبلي السابع والمتمثل في وصولنا الى مستوى الدول العربية بالنسبة للحنطة والرز. وفي هذه الحالة سوف نحقق فائضاً تصديرياً من الحنطة وتقليصاً واضحاً في العجز الغذائي من محصول الرز .

١٢) أن يتولى الجهاز المركزي للإحصاء (إقليم كوردستان – العراق) أعباء وضع موازين سلعية للسلع ذات الأهمية وكل أربع سنوات . وتتضمن هذه الموازين حصراً لإنتاج كل سلعة غذائية ، وما يذهب للاستهلاك ، وما يفقد منها وما يخزن لدى المنتجين ليكون مرشداً للباحثين والمختصين . ومثل هذه الموازين لا غنى عنها لأي دراسة لتقييم وضع الامن الغذائي في الإقليم ولترشيد الاستهلاك واستشراف المستقبل .

١٣) لابد أن تؤدي وسائل الإعلام دورها الفاعل في تحقيق الترشيد في استهلاك كافة السلع الغذائية وبخاصة الحنطة والرز .

١٤) لابد لعملية الإرشاد والتدريب الزراعي من أن تأخذ مسارها المطلوب للأخذ بيد مزارعي الإقليم لاستخدام الأساليب الحديثة في الزراعة ، ورفع مستواهم الثقافي والاجتماعي والصحي.

المصادر

المصادر باللغة العربية :

السجلات الرسمية لحكومة إقليم كوردستان

١) وزارة المالية والاقتصاد ، مديرية التخطيط والمتابعة ، السجلات الرسمية (غير المنشورة).

٢) وزارة المالية والاقتصاد ، المديرية العامة لتجارة الإقليم ، الشركة العامة للمواد الغذائية – فرع السليمانية ، السجلات الرسمية (غير المنشورة) .

٣) وزارة المالية والاقتصاد ، مديرية تصنيع الحبوب ، سايلو اربيل ، السجلات الرسمية (غير المنشورة) .

٤) وزارة المالية والاقتصاد (اقليم كوردستان –العراق) ، الشركة العامة للطحين – فرع أربيل ، السجلات الرسمية (غير المنشورة).

الرسائل العلمية

١) احمد ، محسن إبراهيم . واقع القطاع الزراعي في إقليم كوردستان العراق و سبل تنميته خلال المدة (١٩٧٤–١٩٩٣) ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة صلاح الدين ، ١٩٩٤.

٢) البدري ، باسم حازم حميد ، دراسة اقتصادية لدور بعض محاصيل الحبوب الرئيسة في الامن الغذائي العربي للمدة ١٩٧٥–١٩٩٧ ، رسالة ماجستير في الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ .

٣) رضا، انور كريم ، العرض والطلب المحلي على اللحوم الحمراء في مدينة اربيل للفترة ١٩٩١ – ٢٠٠٠ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، مقدمة الى كلية الزراعة – جامعة صلاح الدين ، ٢٠٠٢ .

٤) ظاهر ، سعدون شلال ، إنتاج القمح في الوطن العربي و دوره في تحقيق الامن الغذائي العربي ، رسالة ماجستير في الجغرافية ، كلية الآداب , جامعة بغداد، ١٩٨٩ .

٥) محمود ، ناهدة احمد ، دراسة إمكانات منطقة كوردستان للحكم الذاتي و دورها في تحقيق الامن الغذائي في العراق ،رسالة ماجستير في الاقتصاد ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة صلاح الدين،١٩٩٢ .

الكتب

١) أتشر ، كارل و آخرون . التنمية الزراعية في العالم الثالث ، الجزء الثالث ، ترجمة سمير عبدالرحيم جلبي ، مراجعة د. هاشم السامرائي ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٧ .

٢) احمد ، د. عبدالغفور إبراهيم ، الامن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية ، الطبعة الأولى ، مطبعة اليرموك ، بغداد ،

. ١٩٩٩

٣) الحفيد ، د. صلاح الدين و إسماعيل علي شاكر ، القطاع الزراعي ، وأهميته في تحقيق الامن الغذائي ، الطبعة الأولى ، دار الحكمة للطباعة ، اربيل ، ١٩٩٠ .

٤) الحمد ، د. نعيم الثاني ،عبدالهادي حسين، أساليب جمع وتحليل الإحصاءات الزراعية ، الطبعة الأولى ، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية ، بغداد ، ١٩٩٩ .

٥) السعدي ، د. عباس فاضل ، الامن الغذائي في العراق .....الواقع والطموح ، الطبعة الأولى ، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٩٠ .

٦) عبدالسلام ، د. محمد السيد ، الامن الغذائي للوطن العربي ، الطبعة الأولى ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٩٨ .

الدوريات العلمية

١) جبر، د. فلاح سعيد، الامن الغذائي والصناعات الغذائية في الخليج والجزيرة العربية، مجلة النفط والتنمية، عدد خاص، (١-٤)، تشرين الأول ١٩٨١، شباط ١٩٨٢ .

٢) خياط ، د. كمال محمد سعيد ، حجم الطلب الاستهلاكي على محصول الحنطة في اقليم كوردستان و تقويم القرار ٩٨٦ في توفير مادة الطحين ، مجلة (ستةنتةري لصكؤلينةوةي ستراتيجي) ، العدد (١) ، السنة الثامنة ، شباط ٢٠٠٠ .

٣) الحمادي ، د. إسماعيل عبيد ، ملاحظات حول مضامين و مؤشرات الامن الغذائي العربي ، مجلة دراسات اجتماعية ، السنة الثانية ، عدد (٧) ، خريف ٢٠٠٠ .

٤) السعدي، د. عباس فاضل، التحليل الجغرافي لمشكلة الامن الغذائي العربي، مجلة الجمعية الجغرافية، المجلد الحادي عشر، كانون الأول ١٩٨٠.

٥) السنجقلي ، د. عادل عزت ، دور التمويل في تحقيق الامن الغذائي العربي ،مجلة النفط و التنمية ،عدد خاص ، السنة الرابعة ، (١-٤) ، تشرين الأول ١٩٨١ ، شباط ١٩٨٢ .

٦) عبد الفتاح ، قبيس سعيد و عبد الغني عبدالله حميد ، تطور النمط الغذائي في القطر العراقي ، مجلة تنمية الرافدين ، السنة الرابعة ، عدد (٦) ، حزيران ١٩٨٢ .

٧) عزيز ، د. مكي محمد ،التوازن الغذائي في العراق ، مجلة الجمعية الجغرافية ، المجلد الثالث عشر ،حزيران ١٩٨٢ .

٨) مصطفى ، د. محمد سمير ، التنمية الاقتصادية من منظور الغذاء والتغذية ، قضايا عربية ، السنة السادسة ، العدد (٤) ،أب ١٩٧٩ .

٩) يونس ، د. خالد احمد و د. عبدالله الدانوك، اقتصاد الحرب والتنمية الزراعية ، مجلة الاقتصادي ، العدد (١) ، (٢) ، السنة الخامسة والعشرون ، تموز ١٩٨٤ .

النشرات والتقارير

١) الجهاز المركزي للاحصاء (العراق) الموازين السلعية لسنة ١٩٨٦، شباط ١٩٨٨.

٢) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠١ ، أيلول ٢٠٠١ .

٣) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، تقدير كلفة الإنتاج والإيراد للدونم الواحد لمحصول الحنطة للموسم الزراعي (١٩٩٩-٢٠٠٠) للمحافظات الشمالية الثلاثة ، اربيل ،أب ٢٠٠٠ .

٤) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ،الامن الغذائي والتغذية ،روما ، ١٩٩٦ .

٥) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، الغذاء للجميع :- إنجازات مشرقة على طريق الكفاح لتحقيق الامن الغذائي ، روما ١٩٩٧ .

المصادر باللغة الانكليزية :-

1) FAO, Annual Statistical Bulletin, No. 2, year 2000, Iraq-Erbil, January 2001.
2) FAO, Evaluation of Food and Nutration situation Iraq, Technical Report, Rome, 1998.

هەولێر کتێب